

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٤٣

الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المراد (الكويت). من جانب المجتمع الدولي بالوكالة وعلى الاحترام الكبير الذي تتمتع به.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠. وفي السنوات الأخيرة، تم إعادة تقييم الدور الذي تقوم به الوكالة، وزاد زخم تشجيع الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. واستخدام الطاقة النووية يجب تشجيعه على نحو يأخذ تماما بعين الاعتبار مختلف عناصر الانتشار النووي والسلامة والأمن. ومن هذا المنظور، فإن دور الوكالة يكتسي أهمية أكبر مما كان عليه في الماضي.

البنود ٨١ من جدول الأعمال (تابع)
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
مذكرة من الأمين العام (A/61/266)
مشروع القرار (A/61/L.9)

السيد كوديرا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود منذ البداية أن أعرب عن امتناني للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه المفصل لأنشطة الوكالة خلال العام الماضي. وسوف تحتفل الوكالة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في العام القادم، ولم يكن الاهتمام بالأدوار التي تقوم بها الوكالة أكبر مما هو عليه اليوم. وفي منح الدكتور البرادعي والوكالة جائزة نوبل للسلام في العام الماضي، دليل على استمرار الاهتمام الشديد

لقد استخدمت اليابان الطاقة النووية للأغراض السلمية وحظيت، خلال ٣٠ عاما تقريبا، بثقة المجتمع الدولي وحافظت على شفافية كبيرة من خلال التنفيذ الدقيق لاتفاق ضمانات الوكالة. ونتيجة لذلك، بدأ في اليابان، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تنفيذ الضمانات المتكاملة. واليابان ملتزمة بالتعاون التام مع الوكالة لضمان التنفيذ الدقيق للضمانات داخل اليابان.

والمسألة الثانية التي أود إثارتها هي تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وعلى الرغم من المنجزات التي تحققت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتشكل هذه الإجراءات من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شرقي آسيا وللمجتمع الدولي بأكمله. وتدعو اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. يجب أن تمتنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الإجراءات التي يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع وأن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية وعن برامجها النووية الحالية؛ وأن تتصرف وفقا للشروط المحددة في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأن تقدم معلومات عن الخطوات بشأن تدابير الشفافية؛ وأن تنفذ المتطلبات المحددة في هذا القرار، بما في ذلك العودة بدون أية شروط مسبقة إلى المحادثات السادسة.

وسوف تنفذ اليابان من جانبها تنفيذا كاملا القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي اعتمد في إطار الفصل السابع من الميثاق، وتطلب من الدول الأعضاء الأخرى أن تفعل الشيء ذاته.

أما بخصوص إيران، إنه لمن المؤسف أن يواصل هذا البلد يواصل تخصيص اليورانيوم في تحد لقرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦). وليس السؤال هنا هو ما إذا كان من حق إيران أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن مثل هذا الحق، يمكن ممارسته فقط بعد اتخاذ إيران للخطوات اللازمة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي التي فقدتها نتيجة أنشطتها في الماضي. وتحث اليابان إيران حثا قويا على قبول القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، وأن تعلق فورا أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وأن تعود إلى طاولة المفاوضات. وتعتقد اليابان أن هذا أفضل خيار وسيعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية. وستعمل اليابان بالتنسيق مع المجتمع الدولي لتحقيق حل سلمي ودبلوماسي لهذه المسألة.

في هذا المجال بما في ذلك الإنجاز الذي تم إحرازه نحو تحقيق الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي، بتعديل المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية وإنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق، فإن النظام العالمي لعدم الانتشار ما زال يواجه تحديات جسام، مثل القضايا النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. وبالتالي يجب أن نضاعف من جهودنا من أجل تعزيز عدم الانتشار النووي.

ومن أجل معالجة قضية تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع ضمان الاتساق مع متطلبات عدم الانتشار، قدمت مقترحات مختلفة لمراقبة دورات الوقود النووي بموجب إطار عمل دولي أو متعدد الأطراف. وتشمل هذه المقترحات نهجا متعددة الأطراف في معالجة دورة الوقود النووي أو النهج النووية المتعددة الأطراف التي اقترحها السيد البرادعي. واقترحت اليابان من جانبها إنشاء نظام لترتيبات في حالات الطوارئ لإمدادات الوقود النووي من أجل تنمية مضمون مبادرة الدول الست بشأن الوصول المعول عليه للوقود النووي.

وأخيرا، أود أن أعلق على قضيتين تشكلان تحديا وشيكا للمجتمع الدولي: ألا وهما القضايا النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. إن إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بالتوقيت المحلي، أنها قد أجرت تجربة نووية، صدم المجتمع الدولي بأكمله. إن الإعلان عن التجربة النووية، بالرغم من دعوة مجلس الأمن في بيان رئاسي للامتناع عن إجراء تلك التجربة، أمر غير مقبول أبدا، وقد أصبحت قضية أكثر إلحاحا منذ أن قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذائف تسيارية يمكن أن تستخدم كوسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل.

السلمية كما تنص على ذلك المادة الثانية من نظامها الأساسي. وفي هذا الخصوص، ما زال برنامج الوكالة بالتعاون الفني عنصرا هاما في ولايتها وأنشطتها. ويوصف ماليزيا من المتبرعين والمتفعين من البرنامج على السواء، فهي تشيد بإدارة الوكالة للتعاون الفني لجهودها المتواصلة في القيام بولايتها المنصوص عليها في النظام الأساسي لمصلحة الدول الأعضاء المتلقية للبرنامج، وكذلك لانجازاتها الصادقة.

لقد قام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال كلمته الافتتاحية في الدورة العادية الخمسين للمؤتمر العام للوكالة بتحديد ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى هي إنشاء آليات لضمان إمدادات محطات الطاقة النووية بالوقود؛ والمرحلة الثانية هي تطوير ضمانات لتوفير الإمدادات لتزويد مفاعلات الطاقة النووية؛ والمرحلة الثالثة هي نقل المنشآت الحالية لتخصيب اليورانيوم وإعادة تصنيع الوقود النووي المستنفذ من العمليات الوطنية إلى العمليات المتعددة الأطراف.

ورغم أننا نؤيد مثل هذه الخطوة لتحسين ضمانات الإمدادات في مجال تكنولوجيا توليد الطاقة النووية، وهي كذلك تقلل الأخطار الناجمة عن زيادة انتشار التكنولوجيات الحساسة التي يمكن أن تستخدم في تطوير أسلحة نووية، يجب ألا يؤدي ذلك بأية حال من الأحوال إلى الاعتماد من طرف واحد لأي عرف يمكن أن يؤثر على الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إجراء البحوث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز. ولا ينبغي لهذه الخطوة أيضا أن تصرف الاهتمام العالمي عن التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالشروع في السعي لإجراء مفاوضات حسنة النية بشأن إيجاد التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في أقرب وقت. ورغم الاهتمام العالمي الشامل بمنع الانتشار النووي،

لقد عرضت اليوم موقف حكومي حول بعض التحديات التي تواجه الوكالة. وهناك قضايا هامة أخرى لها أهميتها بالنسبة للطاقة النووية، مثل تدابير مكافحة الإرهاب النووي؛ والتعاون الدولي في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ والأمن النووي؛ ونقل المواد المشعة.

وستبدأ في عام ٢٠٠٧ العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان بداية سلسلة لهذه العملية التحضيرية.

سأختتم كلمتي بإبلاغ الجمعية العامة أن اليابان قد شاركت في تقديم مشروع القرار الذي قدمته سلوفينيا، وأنا نوي التصويت لصالحه.

السيد حاميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن الشكر للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه للجمعية العامة التقرير السنوي للوكالة عن عام ٢٠٠٥.

لقد كان عاما يتسم بالنجاح البارز للوكالة في جهودها الرامية لضمان أن يجري تقاسم فوائد الطاقة النووية عالميا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشيد وفدي بالعمل الرائع وبجهود الوكالة، تحت القيادة الديناميكية للسيد البرادعي، من أجل الوفاء بولايتها خلال الفترة قيد الاستعراض.

تقر ماليزيا بما للتكنولوجيا النووية من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة وفي عملية البناء الوطني، وتعترف كذلك بالدور الذي تقوم به الوكالة في هذا الصدد. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا للمهمة التي تضطلع بها الوكالة في تعزيز وتسهيل تطوير التكنولوجيا النووية لاستعمالها في الأغراض

و٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء. وتحث ماليزيا إسرائيل على إخضاع منشآتها النووية فورا للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بالقرار (٤٨٧) (١٩٨١).

وبالنسبة لمنطقتنا، ما زال وفدي قلقا من مواصلة أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم رغبتها في التوقيع على البروتوكول المكمل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب - شرق آسيا الذي وقعته عشر دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتقدر ماليزيا الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع العالمي لقضية الأمن النووي، بسبب التهديدات الخطيرة للإرهاب الشامل عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك الإرهاب النووي والإشعاعي. لكن ذلك أدى إلى قيام عدد من المنظمات الدولية، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتطوير مجموعة كبيرة من المبادرات المتداخلة في المجال نفسه. ولقد أدت هذه المبادرات النووية المتداخلة وغيرها من المبادرات الأمنية ذات الصلة إلى وضع عبء ثقيل على عمل الوكالات الحكومية المعنية، وفرضت تحديات جديدة على التنسيق المشترك بين هذه الوكالات في الدول الأعضاء.

وللحصول على أفضل استغلال للموارد وضمان التنسيق الفعال المشترك بين الوكالات وبين السلطات المسؤولة في الدول الأعضاء، يطالب وفدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنسيق تنفيذ مبادراتها في مجال الأمن النووي، خاصة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، كما هو الحال بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وهذه حتمية يفرضها وجود وكالات متعددة في الدول الأعضاء مماثلة للمنظمات الدولية المختلفة.

ما زالت ماليزيا مقتنعة تماما بأن السعي من أجل نزع السلاح النووي التام الذي لا يمكن الرجوع عنه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة هو أفضل الطرق للتخلص من خطر انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك، يعتقد وفدي أن مثل هذا النهج المتعدد الأطراف تجاه دورة الوقود النووي ينبغي أن يوفر بديلا اقتصاديا أكثر إغراء للبلدان النامية التي تنوي الشروع في برنامج لتوليد الطاقة النووية، ولا سيما تلك البلدان التي لديها برنامج صغير نوعا ما للطاقة النووية يتضمن فقط عددا صغيرا من محطات الطاقة النووية.

وكذلك تعتقد ماليزيا أن تقوية المناطق الراهنة الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، على أساس التوصل، بحض الإفادة، إلى ترتيبات فيما بين دول المنطقة المعنية، يشكل خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي على مستوى العالم.

وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا التي توصل إليها وزراء الشؤون الخارجية لكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان في سيميالاتينسك في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتعتبر ماليزيا إنشاء تلك المنطقة الجديدة الخالية من الأسلحة النووية إسهاما فعالا في تقوية السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على توفير ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد جميع بلدان المنطقة.

وفي هذا الصدد كذلك، تؤكد ماليزيا مجددا دعوتها للإنشاء الفوري لمنطقة مماثلة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملا بقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)

المعنية بالعودة إلى المحادثات السادسة واستئناف المفاوضات بغية حل جميع القضايا القائمة سلمياً.

وفي الختام، تود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً للأمانة العامة للوكالة، لما قاموا به من عمل هام وثنين في تحقيق الأعمدة الثلاثة لولاية الوكالة. وتعلن ماليزيا عن دعمها التام للوكالة، بوصفها إحدى المنظمات في منظومة الأمم المتحدة التي ما زالت تقوم بدورها العالمي المركزي في معالجة التحديات المستقبلية الهائلة وتحافظ عليه.

السيد موسى دفع الله (السودان): سيدي الرئيس، يطيب لي في مفتتح هذا البيان أن أسوق جزيل الشكر وعاطر الثناء للجهد المقدر للسيدة رئيسة الجمعية العامة في تنظيم مسالك الحوار وإدارة أعمال الجمعية بحكمة واقتدار، للوفاء بالتطلعات الكبيرة والاضطلاع بالمسؤوليات الحسيمة الملقاة على عاتق هذا الجهاز الرئيسي في صرح المنظمة الدولية.

كما يتقدم وفد بلادي بأسمى آيات الشكر والتقدير للدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره الضافي للجمعية العامة، الذي تضمن شرحاً وافياً لأعمال الوكالة وبرامجها الهادفة إلى تطوير ونقل التكنولوجيا للاستخدامات السلمية، والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي وتوسيعه، وتعزيز أمن المرافق النووية والإشعاعية. ولعل الاحتفاء الذي حظي به السيد المدير العام للوكالة الأسبوع الماضي والأوسمة والأنواط التي تقلدها من العديد من المؤسسات الأكاديمية والعلمية تعكس الثقة المتعظمة بمجهود المنظمة، والتقدير الذي يحظى به مديرها العام في الأوساط العلمية الرفيعة، ومن فعاليات المجتمع المدني المختلفة.

ومع مرور خمسين عاماً على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورغم التقلبات والتحويلات العميقة التي

أما بخصوص تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية، تؤكد ماليزيا من جديد مرة أخرى اعترافها بالوكالة الدولية للطاقة النووية بوصفها السلطة الوحيدة المؤهلة للتحقق من التزام ذلك البلد وغيره من الدول الأعضاء بالضمانات، وتزيد ماليزيا تأكيدها على عدم ممارسة الضغط أو التدخل غير المناسب في أنشطة الوكالة في هذا الشأن - خاصة في مجال التحقق - مما يهدد كفاءتها ومصداقيتها. وبينما أحاطت ماليزيا علماً بتقييم المدير العام للوكالة الذي تحقق من وجود جميع المواد النووية التي أعلنتها إيران، غير أن ماليزيا تشجع إيران بإلحاح على مواصلة التعاون العملي والتام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضمن الولاية المخولة للوكالة، من أجل التوصل إلى حل للمشاكل القائمة ولتعزيز الثقة والتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية.

أما فيما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فإن ماليزيا تستنكر التجربة النووية التي يدعي ذلك البلد أنه قام بها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتعتقد ماليزيا أن التجربة نكسة خطيرة للجهود الرامية إلى إبقاء المنطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن الممكن كذلك، أن تحدث سباقاً للتسلح في المنطقة. ولذلك، نطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف تطوير قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية وأن تعود إلى الالتزام بالحظر على التجارب النووية.

ونعتقد أيضاً اعتقاداً راسخاً أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل خطراً جسيماً على البشرية، وخاصة من جراء خطر انتشارها. ولذلك فإننا نؤكد مجدداً على أهمية تحقيق الهدف العالمي لترع السلاح التام والشامل. وتحت ماليزيا جميع البلدان في المنطقة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أية أعمال يمكن أن تزيد التوتر في المنطقة. وفي هذا الإطار، تزيد ماليزيا حثها جميع الأطراف

الطاقة النووية للأغراض السلمية، بدون تمييز ووفقاً للالتزامات الدولية؛ وأن تظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة للتحقق من التزامات الدول الأعضاء في ما يتعلق بالضمانات. لذا، فإنه يجب أن تنأى الدول عن ممارسة الضغوط على الوكالة أو التدخل في أنشطتها حتى لا تعرض مصداقية الوكالة لخطر الإهمار وفعاليتها للضعف والتلاشي.

وعليه، فإننا ندعو إلى تحري العدالة وتوخي الإنصاف في معالجة القضايا العالقة مع بعض البلدان في هذا الشأن، والابتعاد عن ازدواجية المعايير وإعلاء قيم الحوار والتفاوض الإيجابي وصولاً إلى الحل الناجع، وفقاً لما تمليه الالتزامات الدولية.

ويعضد وفد بلادي روح الخطاب الذي قدمه السيد المدير العام للوكالة صباح هذا اليوم أمام الجمعية العامة بتوخي الحلول السلمية ومعالجة الشواغل الأمنية للدول المعنية، وكذلك التزامات المجتمع الدولي وتطلعاته نحو الأمن والسلم العالميين. وظل وفد بلادي يؤكد، على نحو حواري راتب، أمام هذه الجمعية على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الرحي في منظومة الأمن والسلم الدوليين. وقد ظل السودان يدعم ويؤيد تطلعات جميع الأقاليم الجغرافية في إعلان مناطقها مناطق خالية من الأسلحة النووية. إلا أن منطقة الشرق الأوسط ما فتئت تراوح مكانها منذ عقود خلت، لاعتراض إسرائيل، الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية، وامتناعها عن التوقيع على الاتفاقية وبروتوكولها الإضافي. وظلت المناشدات تترى من معظم فعاليات المجتمع الدولي لإقناع إسرائيل بالعدول عن موقفها والتوقيع على الاتفاقية حتى تضع حداً للتوتر الذي تعيشه المنطقة، وتمهد لسلم شامل يستظل به الجميع. ولعله بدون بلوغ هذه الغاية، ستظل أسباب التوتر مشتتة، مما يزين لكل طامح السعي لامتلاك الأسلحة النووية دفاعاً عن النفس

اجتاحت العالم، فإن الوكالة ظلت موثلاً للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض السلم والتنمية. بل يزداد دورها وتأثيرها مع مرور كل عام. ويرحب وفد بلادي في هذا الصدد بالبيان الختامي الصادر عن الاجتماع الذي نظّمته الوكالة في باريس، في آذار/مارس العام الماضي، لدراسة دور الطاقة النووية في المستقبل، الذي أكد على أن الطاقة النووية يمكن أن تسهم بصورة رئيسية في تلبية احتياجات الطاقة وتعزيز التنمية العالمية في القرن الحادي والعشرين. وذلك لعدد كبير من الدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

ونؤيد نهج الوكالة في استطلاع آراء المواطنين وسبر الرأي العام العالمي بشأن استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، مما يجسد اهتمام الوكالة ونظمها بالرأي العام العالمي، الذي أبرز تبايناً في التوجهات والشواغل، حسب اختلاف البلدان. وقد أبرز التقرير تزايد أهمية الطاقة في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية، ولا سيما وأنها تسهم بنحو ١٦ في المائة من جملة التوليد الكهربائي في العالم.

وكذلك يثمن وفد بلادي جهود الوكالة في التعاون مع الجهات العلمية المختلفة لتوليد سلالات لإنتاج محاصيل زراعية بمواصفات أفضل، وكذلك تحسين الأمصال وبرامج الطب النووي، وخاصة البرامج المتعلقة بعلاج السرطان، أحد أكثر الأمراض فتكاً بالبشرية.

ورغم أن التقرير قد أورد في مجال التحقق النووي أن ١٥٦ دولة لديها اتفاقات ضمانات مع الوكالة وظلت برامجها ومرافقها النووية المعلنة وغيرها من المواد في نطاق الأنشطة السلمية، فإن وفد بلادي يذكّر بالبيان الختامي لمؤتمر قمة دول حركة عدم الانحياز، الذي عقد مؤخراً في هافانا بكوبا، وأكد على حق الدول في تنمية البحوث وإنتاج

السيد البرادعي، فعاليتها وتفانيها في مراقبة ورصد الأنشطة المتعلقة بالطاقة النووية لجميع الدول.

وأود أن أتطرق لجانب محوري للعمل الذي يقوم به حاليا بلدي، الأرجنتين، بالاقتران مع البرازيل. وتحتفل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشائها هذا العام. والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها هي نتاج عملية للثقة المتبادلة والشفافية في مجال تكنولوجيا حساس وهام للغاية هو: تطوير وتطبيق التكنولوجيا النووية. وهي تمثل آلية موضوعية تعكس تقارب السياسات النووية للبرازيل والأرجنتين وتكاملهما في ذلك المجال.

وبدأت العملية قبل سنوات عديدة. والمعالم على هذا الطريق تشمل البيان الرئاسي في فوس دي إيغواسو لعام ١٩٨٥، وإعلان فييدما في عام ١٩٨٧ وإعلان إييرو لعام ١٩٨٨. وأعقب هذه معالم أخرى في عام ١٩٩٠ - وخاصة الإعلان المشترك بين الأرجنتين والبرازيل بشأن قيام سياسة نووية مشتركة.

وفي غضون تلك الأعوام الخمسة عشر طبقت الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها بنجاح النظام المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها، وتوصلت إلى استنتاجات إيجابية تتعلق بالأنشطة النووية الخاضعة لمراقبتها. ولقد كان ذلك ممكنا بفضل الموظفين الأرجنتينيين والبرازيليين الذين ما برحت خبراتهم والتزامهم بأهداف الوكالة وبروحها تكتسي أهمية أساسية لاستمرارها وتطورها.

وتتمثل النقطة الأخرى التي يتعين إبرازها في مصداقية الوكالة على الصعيدين الوطني والدولي، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالخصائص التي وصفتها والدعم الثابت المقدم

وتحقيقا للردع المفقود. لذا، فإن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هو الحل الأمثل لسد جميع المنافذ والثغرات من أجل تدعيم أواصر الأمن الإقليمي وتعزيز أركان السلم الدولي.

ويشمن وفد بلادي عاليا جهود إدارة التعاون التقني والجهد الذي بذلته العام الماضي لمساعدة البلدان على إجراء صياغة شاملة للأطر البرنامجية القطرية وتحديثها. ويشيد وفد بلادي بالميزانية التي خصصتها الوكالة للقارة الأفريقية، رغم أن التحديات الماثلة والتطلعات التي تصبو إليها القارة تتطلب زيادة هذه الميزانية، وذلك عن طريق تخصيص موارد إضافية واعتمادها ضمن الميزانية العامة للوكالة، وتشجيع الهبات من المانحين لدعم البرامج ذات الصلة في القارة الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن تخطى أفريقيا بالنصيب الأوفى هذا العام، أسوة بما حصلت عليه القارة الأوروبية العام الماضي. وناشد الوكالة زيادة نسبة الإنفاق على أقل البلدان نموا التي لم تحظ سوى بنسبة ١٦ في المائة من إجمالي الإنفاق العام. إن مساعدة البلدان النامية في تطوير نظمها التشريعية الوطنية يستكمل جهد الوكالة في تنفيذ برامج التعاون التقني.

ونأمل أن يتم تفعيل الجهود في ظل البرامج الصحية للوكالة لإحياء ودعم المشاريع الإقليمية والقارية لمحاربة البعوض الناقل لمرض الملاريا، وهو المرض الأشد فتكا بإنسان أفريقيا، واستئصال ذبابة التسي تسي عبر التقنيات المتقدمة، وهي الجهود التي يعلق عليها الأمل في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

بادئ ذي بدء أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه للتقرير عن أنشطة الوكالة في العام الماضي. والوكالة، إذ تقترب من ذكرى مرور خمسين عاما على إنشائها، أظهرت، في ظل قيادة

وتحل هذا العام الذكرى الخمسون للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذه المناسبة ننظر مع التقدير في إنجازاتها وعملها الهام. وتمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المركز العالمي لتنسيق التعاون النووي السلمي والسلامة النووية ولها دور عالمي لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية والتصدي لأخطار الإرهاب النووي الجديدة.

ولقد برزت إنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها القيم بحصول الوكالة ومديرها العام على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٥. وتتقدم أيسلندا بالتهنئة للسيد محمد البرادعي والعاملين معه بهذا الاعتراف بعملهم الهام.

ونؤكد التزامنا بالركائز الثلاث للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية: التحقق والسلامة والتكنولوجيا التي تشكل أساس أنشطة الوكالة. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها ونحث الدول الأعضاء على الامتثال بطريقة شفافة وفعالة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء تحقق كامل من كل أنشطتها النووية.

وفي هذا السياق، أدانت أيسلندا التجربة النووية الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لالتزامات ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح للوكالة بالتحقق الكامل من كل أنشطتها النووية.

وتؤيد أيسلندا المدير العام والوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودهما الرامية إلى التماس إيضاح من إيران والتحقق من برنامجها النووي. ومن دواعي القلق أن تقييم المدير العام، خلص إلى أنه بعد أربعة أعوام من عمليات التفتيش المكثفة، لا تزال الوكالة غير قادرة على إحراز المزيد

من الحكومات المتعاقبة في كلا البلدين لهذه الآلية الهامة لبناء الثقة.

وفي هذه الذكرى السنوية، إنه لمن المهم خصوصا أن نبين كذلك أهمية مواصلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها بذل جهود مشتركة لتفادي ازدواجية العمل في إدخال الضمانات الدولية الجديدة والمعززة. ولكلا النظام المشترك والوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها دور متعظم في إطار اتفاق الضمانات الرباعية الأطراف؛ وللنظام المشترك والمنظمة التي أنشأها البلدان لإدارته، على السواء، أهمية بالغة في السياق الحالي، الذي يوجد فيه زخم جديد للتنمية النووية للأغراض السلمية في كلا البلدين وفي العالم. ولهما أيضا أهمية خاصة كذلك فيما يتعلق بالضمانات على الصعيد الدولي في فترة تغيير معقدة. ولقد شاركت الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها بفعالية في إطار اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتنفيذ عمليات تفتيش وتدقيق منسقة، وتشاطر المعدات والتكنولوجيا مع الوكالة وتحديد نهج الرقابة، ووضع إجراءات تفتيش مشتركة واتخاذ تدابير لتفادي ازدواجية الجهود التي لا موجب لها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشدد على أن الآلية الثنائية البرازيلية الأرجنتينية قد رأت النور بسبب قرار البلدين بعد سنوات من التنافس والصراع، أن يعملوا معا من أجل تحقيق اندماج بلدان أمريكا الجنوبية.

السيد هانسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أرحي الشكر إلى المدير العام، السيد البرادعي، على تقريره بشأن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأيسلندا هي إحدى الدول التي تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٥. وتقدر حكومة بيلاروس أنشطة الوكالة خلال هذه الفترة.

لقد أثبت عمل الوكالة في السنوات الأخيرة أنها أضحت حقا منظمة دولية رائدة، مكلفة بضمان تنمية الطاقة النووية واستخدامها بطريقة آمنة في الأنشطة المدنية، فضلا عن الرصد الفعال لتنفيذ الالتزامات الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد بذلت الدول الأعضاء في المنظمة وأمانتها العامة جهودا كبيرة في المجال النووي. ويجري الآن اتخاذ تدابير شاملة لضمان نظام عالمي للسلامة النووية والإشعاعية. ويجري تنفيذ خطة عمل ضد الإرهاب النووي. وتتخذ تدابير لتعزيز الأمن المادي للمواد النووية والإشعاعية.

وهناك أيضا خطوات متسقة لتحقيق عالمية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشفوعة بأنشطة جمع المعلومات في ميدان العلوم النووية وتدريب الخبراء في هذا الميدان. وفي إطار برنامج التعاون الفني، تحصل الدول الأعضاء على المساعدات المتعددة الأطراف في استخدام التكنولوجيات النووية المتقدمة في الطب، وهندسة الطاقة وميادين أخرى، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد كوفئ موظفو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديروها العام، محمد البرادعي، خير مكافأة على وعيهم بالغاية من الوكالة وكفاءتهم المهنية عندما حصلوا على جائزة نوبل للسلام. وينبغي أن يمنح هذا الاعتراف السامي بنتائج عملهم زحما إضافيا للأنشطة المشتركة للأمانة العامة والدول الأعضاء في إطار الآليات التي ينص عليها النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل التنفيذ التام للشعار الرئيسي للوكالة - الذرة من أجل السلام.

من التقدم في جهودها التي تبذلها للتحقق من صحة وتمام إعلان إيران، بغية تأكيد الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي.

وتولي أيسلندا بالغ الأهمية للمستوى العالي للسلامة في كل التطبيقات النووية والإشعاعية. وتمثل السلامة مسؤولية وطنية ولكن آثارها تتجاوز الحدود الوطنية بكثير. ولذا فلا غنى عن التعاون الدولي في سبيل المحافظة على سلامة كل التطبيقات النووية والإشعاعية وتحسينها.

وتقدر أيسلندا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز النظام العالمي للسلامة النووية، وترحب بالجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من أجل تحديث معايير السلامة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيعها لكي تغطي كل المجالات المواضيعية والمرافق والأنشطة الهامة. ولتقديم المساعدة في هذه الجهود، تعهدت أيسلندا بتولي رئاسة لجنة معايير السلامة الإشعاعية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧.

وعلى الصعيد الوطني، صادقت أيسلندا هذا العام على الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك و سلامة تصريف النفايات المشعة، وتحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل ذلك أيضا. ولقد صادقت أيسلندا كذلك على اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

وأخيرا، تولى أيسلندا أهمية عظيمة للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تحسين نوعية التعاون الفني، لصالح الدول الأعضاء كافة - وخاصة، البلدان النامية. وتساهم أيسلندا سنويا في صندوق التعاون الفني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد رافشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

لقد نظر وفد جمهورية بيلاروس مع الارتياح في تقرير

وتقليلها“، لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح المساعدة التي قدمتها الوكالة لبيلاروس، والاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن إصلاح البيتين الزراعية والعمرائية، والتدابير الزراعية المضادة المقتصدة التكلفة ورصد تعرض البشر للإشعاع في المناطق المتأثرة بكارثة تشيرنوبل. وهذا تقدير عادل لجهود الوكالة.

وكان للاحتتام المكمل بالنجاح للعمل في محفل تشيرنوبل، الذي أدت فيه الوكالة دورا تنظيميا وتنسيقيا، أهمية فائقة لبيلاروس. فقد أُنجز عمل كبير لتقييم الآثار الصحية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لكارثة تشيرنوبل، التي تم إحياء ذكرها في نيسان/أبريل هذا العام. وصدرت عن المحفل توصيات شاملة عديدة للتشجيع على التعاون الدولي في تلك الميادين. ونهيب بالوكالة أن تشارك مشاركة بناءة في تنفيذ تلك التوصيات. وبيلاروس مستعدة لتوسيع تفاعلها مع الوكالة بهدف التخلص من تركة تشيرنوبل على نحو أسرع وإعادة الحياة الطبيعية إلى تلك المنطقة التي عانت جراء الكارثة.

السيد أوسيني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد نيجيريا بالتقرير المرحلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي قدمه صباح هذا اليوم مديرها العام، السيد محمد البرادعي، ونشيد به على اجتهاده المتواصل، وتفانيه وقيادته الفعالة عبر السنين. ونلاحظ التنوع الواسع للأنشطة التي تم القيام بها خلال السنة التي أفادنا بشأنها، فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية الثلاثة للولاية الأساسية للوكالة: التكنولوجيا النووية، والسلامة والأمن، والتحقق.

وتحظى نيجيريا بعلاقة قوية مع الوكالة، وهي تدعم بقوة جهود المجتمع الدولي في تعزيز عمل الوكالة وقدرتها على أداء دور حيوي في التنمية والتطبيق العملي للطاقة النووية لأغراض الاستخدام السلمي، وفي نقل التكنولوجيا

وجمهورية بيلاروس بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة، تعمل بنشاط لبلوغ أهداف الوكالة وإنجاز مهامها. ونعتبر أن آليات الوكالة للتعاون الفني أدوات هامة لتقدم أفكار مبتكرة وتكنولوجيات وتجارب في الميدان النووي. وتنفيذ مشاريع الوكالة للتعاون الفني في بيلاروس يدعم على نحو كبير جهودنا الوطنية المبذولة في عدد من الميادين، من الحماية الصحية إلى منع الاتجار غير القانوني بالمواد النووية.

وفي سياق جهود الوكالة الرامية إلى جمع المعلومات في الميدان النووي تهتم بيلاروس خصوصا بالدورات التدريبية للوكالة المتعلقة بالسلامة الإشعاعية. وتشارك بيلاروس بهمة في هذه العملية وقد استضافت على مدى أعوام عديدة برامج التدريب الإقليمية بشأن حماية وأمن مصادر الإشعاع، بمشاركة خبراء من كومنولث الدول المستقلة حديثا وبلدان أوروبا الشرقية.

و بيلاروس مؤيد مخلص وثابت لتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وهي تعفي بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقعت جمهورية بيلاروس والوكالة بروتوكولا إضافيا للاتفاقية. وأكدت هذه الخطوة التزامنا بمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي تنمية التكنولوجيات النووية، نعلق آمالنا على مشروع المفاعلات النووية المبتكرة ودورة الوقود التي تنفذ برعاية الوكالة. ولقد أعربت بيلاروس عن رغبتها في المشاركة في هذا المشروع، ونحن مستعدون للمساهمة بطريقة فعالة في تنفيذه.

وفي القرار ١٤/٦٠ ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها

جزءاً من خططنا الوطنية المتعلقة بالطاقة في المستقبل: تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية في العلوم و التكنولوجيا النووية بإنشاء مرفق لتعجيل التفاعل واستخدام مفاعل المصدر النيوتروني الصغير؛ وتوسيع القدرات الفنية في تشخيص الطب النووي؛ وتقوية خدمات العلاج بالأشعة. وتشمل جوانب أخرى الجهود التي تستهدف ترسيخ الهياكل الأساسية الوطنية للحماية الإشعاعية؛ والتحقيق في المياه الجوفية باستخدام تقنيات الهيدرولوجيا النظرية؛ وتطوير أنواع المحاصيل وتعزيز السلامة الغذائية؛ وتنمية الموارد البشرية ودعم التكنولوجيا النووية.

ويمكن تفسير سعينا للحصول على الطاقة النووية بالعدد الكبير لسكان نيجيريا الذي يصل إلى قرابة ١٥٠ مليون نسمة، وقدرتها الإجمالية المتدنية العاملة حالياً على توليد الطاقة والضرورة الملحة لتنويع موارد طاقتنا من أجل الوفاء بمتطلبات التصنيع السريعة في المستقبل وتوفير العمالة لجمهير شعبنا. ويتطلب ذلك مزيجاً معقولاً من أنواع الطاقة، بما فيها استكشاف الطاقة النووية، كجزء من الفوائد التي يمكن أن تجنيها نيجيريا من الوكالة، بينما ندرك تماماً التزامنا القاطع بروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندايا بشأن المنطقة الأفريقية الحالية من الأسلحة النووية.

ومن أجل ذلك أكد الرئيس أوباسانجو مجدداً وثائق اعتماد نيجيريا لعدم الانتشار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، خلال تنشيط وافتتاح مجلس إدارة اللجنة النيجيرية للطاقة الذرية بوصفها الوكالة المتخصصة المعنية بوضع برنامج نيجيريا النووي وتنفيذه، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تلك المناسبة، وتمشيا مع أحكام القانون ٤٦ لعام ١٩٧٦ الذي بموجبه تم إنشاء اللجنة، كلف الرئيس أوباسانجو اللجنة بوضع إطار العمل المؤسسي والأسلوب الفني اللازمين لاستكشاف الطاقة الذرية واستغلالها

إلى البلدان النامية، وفي كفاءة استخدام الطاقة النووية السلمية بأسلم طريقة ممكنة.

وستظل أنشطة الوكالة ونطاق ولايتها بطبيعة الحال تجذب الاهتمام العالمي على نحو متزايد في السنوات القادمة، بالإضافة إلى طرحها لتحديات أعظم، وفي بعض الأحيان أحدث، سأنتظر إلى بعض منها.

كما نلاحظ من التقرير، هناك توقعات متزايدة لتوسع الطاقة النووية، وتشدد على الحاجة إلى الطاقة من أجل التنمية، بما في ذلك التطبيقات النووية لفائدة البشرية. والقضايا المواضيعية، مثل إحراز التقدم والمبادرات الجديدة في السلامة النووية، والأمن والتحقق، والخطوات الكبيرة التي اتخذت في إطار برنامج التعاون الفني، وإدارة الوكالة وتمويلها، بالإضافة إلى الإطار الجديد المتعدد الأطراف لدورة الوقود النووي، ستستمر كلها في شغل اهتمام الوكالة والدول الأعضاء بصورة نشطة. وفي تلك الميادين، تستحيل المغالاة في التشديد على ضرورة التعاون الدولي الفعال كيما تتمكن البشرية من تسخير كامل فوائد التكنولوجيا النووية السلمية.

وتقدر نيجيريا الدور الحاسم الذي تواصل الوكالة القيام به بوصفها عاملاً مساعداً لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة للبلدان النامية: الطاقة النووية، وتطبيق التقنيات النووية والنظائر المشعة من أجل زيادة الإنتاج الغذائي ومكافحة الأمراض والقضاء عليها والتطبيقات الصناعية. ولذلك ناشد الوكالة أن تواصل استخدام الفرص الواسعة والمتنوعة التي تتيحها التكنولوجيا النووية في تلك الميادين وميادين أخرى.

ولهذا الغرض، أعطت الحكومة النيجيرية، في إطار البرنامج القطري الراهن مع الوكالة، أولوية لبعض مشاريعها الأساسية الرامية إلى استكشاف دور الطاقة النووية بوصفها

ناجح للطاقة النووية، بما في ذلك معاهدة الإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية ومعاهدة المساعدة في حال وقوع حادث نووي أو إشعاعي طارئ.

وفضلا عن ذلك، أنشأت نيجيريا نظامها الحكومي للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، وتقدم سنويا للوكالة الدولية للطاقة الذرية حصرا وموازنة لجميع المواد المشمولة بالضمانات في نيجيريا. ووضعت كذلك سياسة وطنية وقوانين لإدارة نفايات المواد المشعة وشرعت في أنشطة لتخصيص وإنشاء مرفق لإدارة نفايات المواد المشعة. وأكثر من ذلك وُضعت رقابة وافية على نقل المصادر المشعة وحركتها عبر الحدود، ووضعت الأنظمة اللازمة لذلك في هذا العام بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطبقا لمدونة الوكالة لقواعد السلوك الخاصة بسلامة وأمن المصادر المشعة.

وفي المجالات الأخرى المتعلقة بالأغذية والزراعة والصحة البشرية، ما زالت نيجيريا تشعر بالقلق حيال الآثار المدمرة للحشرات، مثل ذباب مرض النوم (التسي تسي) والبعوض الناقل للملاريا، على التنمية البشرية وتنمية الماشية في أفريقيا. فهذه عوائق رئيسية تحول دون تخفيف الفقر في قارتنا. وتلاحظ نيجيريا مع التقدير الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استعمال صندوق التعاون الفني والمساهمات الخارجة عن الميزانية العادية لدعم الاتحاد الأفريقي في حملته الأفريقية للقضاء على ذباب مرض النوم والحشرات المثقبية. ونحن ممتنون لتلك البلدان التي قدمت تبرعات خارجة عن الميزانية العادية من أجل تحقيق أهداف الحملة الأفريقية. وفضلا عن ذلك، يتقدم وفدي بالشكر إلى الشركاء الآخرين في التنمية، وأيضا إلى المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي شاركت في تلك الحملة.

وتسخيرها في التطبيقات السلمية بكل جوانبها لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا.

وتدرك نيجيريا أن لاعتماد الطاقة النووية آثارا عالمية تتطلب تعاوننا ثانيا ومتعدد الأطراف من أجل اتباع نهج منسق ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، نعمل من خلال الشراكة مع الوكالة لإنشاء الروابط اللازمة مع الدول الأطراف الراغبة الأخرى من أجل التعاون في وضع برنامج للطاقة المستدامة منذ البداية. ونود أيضا أن نقول إن العناصر الرئيسية للالتزامات نيجيريا تجاه المجتمع الدولي في مجالات السلامة والأمن، وكذلك نظام الضمانات، يجري ترسيخها في هذا البرنامج.

ولتحقيق تلك الغاية، وفي خطوة لتطمين جيراننا في أفريقيا والمجتمع الدولي بالطبيعة السلمية لخططنا المستقبلية في مجال الطاقة النووية، نظمت نيجيريا، في أوجها في الفترة من ٨ إلى ٩ حزيران/يونيه هذا العام، حلقة عمل دولية بشأن معاهدة بيندابا، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، بهدف توعية الدول الأفريقية بضرورة إدخال المعاهدة حيز النفاذ، بعد عشر سنوات من عرضها للتوقيع عليها. وقد دُعي إلى حضور حلقة العمل والمشاركة فيها ممثلون عن البعثات الدبلوماسية الأفريقية في نيجيريا، وعن أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين، بالإضافة إلى إسبانيا والبرتغال والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وغني عن البيان أن نيجيريا كانت من أوائل الدول الأفريقية التي وقعت على المعاهدة وصادقت عليها.

وفي مسعى مماثل، شرعت هيئة تنظيم الطاقة النووية النيجيرية في عملية لتطوير القدرة التنظيمية الوطنية اللازمة للتعامل مع ظهور برنامج مفاعل للطاقة النووية في المستقبل القريب. وقد بدأت عملية التصديق والانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة والصكوك الإضافية اللازمة لتنفيذ برنامج وطني

بالنسبة للتمويل، لاحظت نيجيريا أن المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قرر مبلغ ٨٠ مليون دولار لصندوق التعاون الفني لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن ناحية رقمية، فإن هذا يمثل زيادة في الهدف لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، لكن من الناحية الحقيقية، فهو يعكس مبدأ النمو الصفري، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة ومتطلبات الدول الأعضاء للمساعدة في مجال التعاون الفني. وبالتالي فإننا ندعو إلى توفير مزيد من الموارد لهذا الصندوق على نحو يشجع ضمان وتوقعات وكفاءة الصندوق.

ونظرا لحجم التحديات التي تواجه الوكالة، فإن موقف نيجيريا هو أن الوقت قد حان لتعزيز تمويل الوكالة من أجل توفير المزيد من الموارد لها لتمكينها من تنفيذ أنشطتها الهامة جدا والتصدي للتحديات في المستقبل.

تواجه الوكالة تحديات متعاضمة، ولعل أصعبها هو في مجال الكشف عن انتشار استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض الأسلحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى بشكل واقعي لهذه الحالة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، اللذين تلتزم بهما كل الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتبر نيجيريا معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي مع نظام ضمانات الوكالة باعتباره أداة أساسية لتطبيق وضمن الامتثال لأحكام نظام الضمانات بموجب المعاهدة. وينبغي عدم القيام بأي شيء يمكن أن يقوض أو يضعف التزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة، ونحن نؤمن بأن هذا من شأنه أن يعزز الثقة في المعاهدة وأن يعزز تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وتود نيجيريا أن تكرر الإعراب عن موقفها، استنادا إلى تاريخ انتشار الأسلحة النووية، بأن الدول النووية بفشلها

ويسعد نيجيريا أن تلاحظ النجاح الباهر الذي تم إحرازه في طريقة تعقيم الحشرات على نطاق واسع ضد ذباب مرض النوم بغية إنشاء منطقة خالية منه في أفريقيا. وبالمثل، نرحب بدراسة الجدوى المتعلقة بتطوير تقنية للسيطرة والقضاء على البعوض الناقل للملاريا. ونلاحظ أن البحث والتطوير بشأن استعمالها في هذا المجال قد بدأ في المختبر وفي الميدان كليهما. ونرجو من شركائنا في التنمية أن يخصصوا ما يكفي من المصادر المالية والفنية والمادية من أجل تنفيذ دراسة الجدوى في أقرب فرصة ممكنة.

وكدليل على التزام نيجيريا بحملة الاتحاد الأفريقي للقضاء على ذباب مرض النوم والحشرات المثقبة وتطوير تقنيات تعقيم الحشرات للسيطرة على البعوض الناقل للملاريا والقضاء عليه، أود أن أؤكد مجددا عرض حكومتي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بمرفق غاما الإشعاعي المتعدد الأغراض، المفيد للتطبيقات الصناعية والبحثية، الواقع في مجمع شيذا للعلوم والتكنولوجيا في أبوجا، ليستعمل كمولد إقليمي لتعقيم الحشرات في القارة الأفريقية والمنطقة المحاورة لها. والمرفق مصمم بصورة إبداعية تجعله متعدد الاستعمالات بقدر بارز وزائد يملك المرونة لتشيع طائفة واسعة من المنتجات.

أما بخصوص إدارة الوكالة وتمويلها، ما زالت نيجيريا تؤكد على ضرورة أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوسيع قاعدة تعيين الموظفين، بصورة عادلة ومتوازنة، لتشمل في موظفيها مختلف المجموعات الإقليمية من العالم والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا. ونحث أيضا على أنها بوصفها أكبر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولأنها ربما تكون أقلها مساواة في تمثيل المرأة بين الموظفين، يجب أن تعطى أولوية في النظر لتوظيف النساء، لا سيما من البلدان النامية، لاكتساب المعرفة والخبرة والتجربة وبناء القدرات، التي لا تقدر بثمن وهي أساسية لمتطلبات البلدان النامية.

مشروع القرار التمكيني A/61/L.9، الذي تولى عرضه ممثل سلوفينيا.

السيدة فوا مي بين (سنغافورة) (تكلمت

بالانكليزية): إن وفدي يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقريره الشامل. وأصبحت سنغافورة مؤخرا عضوا في مجلس محافظي الوكالة. ونقدر الوكالة تقديرا كاملا ونؤيد أعمالها.

ونظرا لاحتياجات العالم المتزايدة للطاقة، فإن هناك ما يبدو بمثابة إحياء نووي. وينظر إلى الطاقة النووية بوصفها مصدرا بديلا هاما للطاقة. ويمكننا أن نتوقع توسعا في استخدامها نموا ملازما للمنشآت النووية لتوليد الكهرباء. ومن المرجح أن يحصل أكبر نمو في آسيا.

وللأسف، هناك أيضا مخاطر الانتشار النووي. فعلى سبيل المثال، ما زلنا نشعر بقلق عميق حيال تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإرادة المجتمع الدولي. ونأمل أن يستجيب ذلك البلد لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) وأن يتخلى عن برنامجه المتعلق بالأسلحة النووية ويعود إلى المحادثات السادسة، بدون شروط مسبقة. كما ناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العودة إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، واستئناف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقبول بالضمانات الكاملة للوكالة.

وتؤكد هذه التطورات على تزايد صلاحية الوكالة وأهميتها. وأود أن أقول بوضوح إن الوكالة أنجزت مهمة هائلة منذ عام ١٩٥٧. ويمثل منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ للوكالة وللسيد البرادعي دليلا على ذلك. ولكن بغية التصدي لتحديات المستقبل سيتعين على الوكالة أن تعزز ثلاث ركائز هي: السلامة النووية والتحقق النووي والتكنولوجيا النووية.

في الحد من انتشارها النووي الرأسي والتقدم الفني في ترساناتها النووية أو وقف ذلك العمل، شجعت عن دون قصد على الانتشار النووي أفقيا في دول أخرى. فمن دولة نووية واحدة في عام ١٩٤٥، لدينا الآن تسع دول حائزة للأسلحة النووية، كان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وهذا يمثل بشكل مستمر أن دولة أو دولتين على الأقل تصبح حائزة للأسلحة النووية كل عقد خلال الـ ٦١ سنة الماضية، ولا نهاية لذلك في المنظور القريب. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات لعكس هذا الاتجاه من خلال نزع السلاح النووي الفعال، بما في ذلك إبرام اتفاقية ملزمة قانونيا تشمل ضمانات أمنية سلبية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول النامية التي تخلت طوعا عن امتلاك الأسلحة النووية.

وفي رأي الوفد النيجيري أن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتم تيسيرها بقدر كبير إذا كانت هناك إعادة التزام بترع السلاح النووي الحقيقي. وحددت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامات ومسؤوليات غير متساوية للدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لهذه الأسلحة على السواء، بالتأكيد على أنه ينبغي أن يتم بقوة السعي لترع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي على السواء، وليس السعي لتحقيق واحد على حساب الآخر أو بديلا له. وكبادرة ملموسة لحسن النية في هذا الصدد، ناشد الدول النووية الخمس أن تتخذ في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإجراءات اللازمة لضمان الإنفاذ العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الختام، فإن نيجيريا ستواصل دعم الدور الجدير بالثناء الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساعدتها العالمية لإنجاز ولايتها في إطار النظام الأساسي للوكالة. وبالتالي قررنا مرة أخرى أن نشارك في تقديم

القذائف. وسيسري مفعول القائمة الموسعة ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

إن انتشار استخدام الطاقة النووية ترافقه مخاطر أكبر للانتشار النووي. وعلى الوكالة أن تكفل للدول ممارسة حقها في الطاقة النووية للأغراض السلمية، بالامتثال لالتزاماتها بعدم الانتشار في إطار المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنه لا بد من التنفيذ الكامل والشفاف لنظام الوكالة للضمانات. ولا بد أن يظل نظام الوكالة للتحقق أمرا جوهريا في تقديم تأكيدات للضمانات. وبيت القصيد هنا أن يتمكن نظام الضمانات من الرد على التحديات الجديدة بشكل فعال وبطريقة حسنة التوقيت.

وتعمل سنغافورة على إنشاء الأدوات اللازمة المطلوبة للتصديق على بروتوكولنا الإضافي ولتعديل بروتوكولنا المتعلق بالكميات الصغيرة. وبغية الضمان الأفضل لعدم تحويل المواد النووية، نؤمن بإضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وناشد الدول الأعضاء في الوكالة التوقيع على هذه الالتزامات في أقرب وقت ممكن.

وحصلت مخاطر الانتشار التي تستلزمها الجوانب الحساسة لدورة الوقود النووي على اهتمام عالمي. ومن الحتمي إيجاد نهج متوازن لمنع الأنشطة السرية للانتشار، مع التمسك بحقوق الدول في السعي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقدمت الدول الأعضاء العديد من الاقتراحات، واقترح السيد البرادعي أيضا نهجا متعدد الأطراف نحو دورة الوقود النووي. وهذه الاقتراحات جديدة بالنظر الجاد.

وتؤيد سنغافورة أنشطة الوكالة الرامية إلى تحقيق فوائد اجتماعية - اقتصادية للبلدان النامية من خلال

وتشجع الوكالة مستويات عالية ومستمرة للسلامة النووية. ونؤكد ونؤيد هذه الجهود لتوفير نقاط مرجعية واضحة من خلال أدوات مثل عمليات استعراض الأقران وتقديم المساعدة وبعثات الاستعراض. ويشكل تطوير وتنفيذ معايير عالية في السلامة النووية شروطا رئيسية ينبغي أن تتم المحافظة عليها بينما ينمو الطلب على الطاقة النووية.

وبالعمل جنبا إلى جنب، تصبح هامة قدرات الاستعداد للطوارئ العابرة للحدود والرد، نظرا للعواقب الخطيرة لوقوع حادث نووي. وترى سنغافورة أن إنشاء تلك القدرات للرد يمثل أولوية. وإنشاء الوكالة العام الماضي لمركز للحوادث والحالات الطارئة عمل جدير بالثناء. كما نؤيد إقامة المزيد من التعاون الإقليمي في السلامة النووية بغية استكمال وتعزيز الجهود الوطنية والدولية. ومن شأن هذا أن يسهم في بناء الثقة في استخدام الطاقة النووية.

ويسير تعزيز السلامة النووية جنبا إلى جنب مع ضمان الأمن النووي. ومدى تغذية الموارد النووية للنمو أو إلحاق ضرر لا يمكن تخيله يتوقف على من يستخدم هذه الموارد. وعلى الدول أن تكون متيقظة في حماية الموارد والمنشآت النووية من الوقوع في الأيدي الآثمة، من خلال بذل الجهود الوطنية والتعاون الدولي. وسنغافورة ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وعلى جميع الصعد.

ونؤيد التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية زيادة الضوابط المحلية والتعاون الدولي على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وستوسع سنغافورة قائمتها لمراقبة السلع الاستراتيجية لتشمل القائمة الكاملة للمواد التي تراقبها النظم الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات وهي: مجموعة موردي المواد النووية؛ واتفاق واسينار؛ ومجموعة أستراليا؛ ونظام مراقبة تكنولوجيا

وبالنظر إلى تصاعد أسعار المواد الهيدروكربونية الخام، تبقى الطاقة النووية عنصرا هاما لضمان استقلالنا في مجال الطاقة في الأجلين المتوسط والطويل، على النحو الوارد في استراتيجية أوكرانيا للطاقة للفترة حتى عام ٢٠٣٠. وأوكرانيا حائزة لإمدادات كافية من اليورانيوم، الأمر الذي يشكل حجة للاستخدام الواسع للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام رواسب اليورانيوم الخام في أوكرانيا للوفاء باحتياجات البلدان الأخرى أيضا. ولذلك السبب نحن مستعدون للتعاون الدولي في هذا المجال.

وفي سياق الاستخدام الآمن للطاقة النووية، يمثل إظهار أعلى مستوى لموثوقية المفاعلات وتصريف نفايات الوقود النووي والنفايات الإشعاعية أعلى أولوية لهيئات دولة أوكرانيا. وهذا يتطابق تطابقا كاملا مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي نتقاسم مهامها بالكامل. وعلى وجه الخصوص، تشارك أوكرانيا في أنشطة الوكالة في مجال دورة الوقود وعمليات التطوير لمفاعلات آمنة جديدة، في إطار المنتدى الدولي للجيل السادس. وفي العام الماضي، انضمت أوكرانيا إلى المشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية. وأوكرانيا، التي لديها إمكانية كبيرة في مجال التكنولوجيا النووية، تؤيد جهود الوكالة الرامية إلى حفظ المعرفة النووية والدعم المستدام للمعرفة الإنسانية للبرامج الوطنية لتطوير الطاقة النووية. كما تؤيد بفعالية أنشطة الوكالة لتعزيز التعاون في العلم النووي، وخاصة الأنشطة المتصلة بالبيولوجيا الإشعاعية والطب الإشعاعي.

ونرحب بأنشطة الوكالة الرامية إلى زيادة الأمن النووي. وحاليا، فإن المحطات النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا، بما في ذلك محطات البحوث، تفي بشكل كامل بمطالب المعايير المحلية والدولية في هذا المجال. وما زالت أوكرانيا تدخل تحسينا على التشريعات ذات الصلة وتعزز

التطبيقات النووية. وتشمل هذه الأنشطة مجالات مثل التشخيص والعلاج الطبيين؛ والتطبيقات الصناعية؛ والإنتاج والثروة الحيوانية؛ ونوعية الأغذية وسلامتها؛ وإدارة موارد المياه. وهي تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أن سنغافورة تظل ملتزمة بتأييد برنامج الوكالة للتعاون التقني. ونشعر بالسرور لتوسيع البرنامج، ونشيد بالوكالة على إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات الإنمائية. وندعم الأنشطة الإقليمية التي يتم تنظيمها في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وما زلنا ملتزمين بمواصلة تعاوننا مع الوكالة من خلال مذكرة التفاهم الخاصة بنا والمتعلقة بجهود التوعية.

وتواجه الوكالة عاما عصيبا. غير أن المدير العام وموظفيه ارتقوا إلى مستوى المهمة، ونحن نشيد بهم. كما أن سنغافورة ستتحمل مسؤوليتها، على الصعيد الوطني وبالتعاون مع المجتمع الدولي.

السيد كريزافسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة. وبالتالي سأقصر ملاحظاتي على بعض المسائل ذات الاهتمام الخاص بلدي.

في البداية، وبالنيابة عن حكومة أوكرانيا، أهنيء الدول الأعضاء الجدد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهي جمهورية ملاوي وجمهورية موزامبيق وجمهورية بالاو وجمهورية الجبل الأسود - وأتمنى لها كل النجاح في الأنشطة التي تضطلع بها في إطار الوكالة. ويشكل توسيع عضوية الوكالة دليلا إضافيا على السمعة المتزايدة للوكالة.

وخلال العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين للوكالة، يشرفني أن أتكلم باسم أوكرانيا، وهي دولة يشكل فيها الاستخدام السلمي للطاقة النووية أحد الشروط الحاسمة للتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

البرامج الدولية والإقليمية الأخرى في هذا المجال. ولهذا السبب نقدر تقديراً كبيراً أنشطة الوكالة لتعزيز إدارة المواد النووية والإشعاعية ومنع انتشارها غير القانوني، وندعو إلى تعزيز نظام الحماية المادية للمواد النووية.

وفي ما يتعلق بالمبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر الإشعاعية، أنشأت أوكرانيا نظام الدولة لتسجيل ومراقبة الحماية المادية لمصادر التشعيع المؤين وتعمل على إدارته. كما تم تحسين التشريعات ذات الصلة بشأن مراقبة التصدير والاستيراد.

وترحب أوكرانيا بجهود الوكالة لتحسين فعالية نظام الضمانات. ويتمثل العنصر الهام لتعزيز نظام منع الانتشار في تطبيق البروتوكول الإضافي - الذي صدقت فيه أوكرانيا العام الماضي - على اتفاق الضمانات مع الوكالة في ما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشعر بالامتنان للوكالة على المساعدة العملية التي قدمتها خلال تحضيرنا للإعلان الأولي في إطار البروتوكول.

وتقدر أوكرانيا أيضاً تقدير نتائج برنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي يظهر قدرة الوكالة على الرد بشكل كاف وسريع على مطالب الدول الأعضاء فيها. وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه إلى العمل المثمر لإدارة التعاون التقني ولقسمها الأوروبي.

وفي الختام، أؤيد الكلمات التشجيعية لتقرير الوكالة وأعرب مرة أخرى عن تقديرنا لأنشطة المدير العام، السيد محمد البرادعي. كما نشعر بالامتنان للأمانة على تعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وستواصل أوكرانيا المشاركة في أنشطة الوكالة بغية المساعدة على الاضطلاع بمهمتها الهامة.

وبالطبع، فإن وفدنا يؤيد تأييداً تاماً مشروع القرار.

قدرات السلطات التنظيمية. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر جزءاً هاماً من أنشطة الوكالة مثل تطوير الموجهات والتوصيات، التي تمت مراعاتها لدى وضع التشريعات الوطنية في جميع أرجاء العالم.

إن جزءاً هاماً من أنشطة الوكالة يتمثل في العمل على ضمان الأمن الإشعاعي وعلى تصريف النفايات الإشعاعية. وهذا العام، تتوخى استراتيجيتنا الوطنية على وجه الخصوص حل مشاكل تصريف النفايات الإشعاعية خلال وقف تشغيل محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحويل جسم المخبأ إلى نظام آمن إيكولوجياً. وجميع تلك المسائل تكلف جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة، ولا يمكن تنفيذ الحل النهائي لهذه المهمة بدون تقديم المعونة الدولية.

وأغتنم هذه الفرصة لأناشد حكومات الدول الأعضاء في الوكالة، وهي الدول المانحة للأموال، بذل جهود إضافية ترمي إلى التوصل عاجلاً إلى حل جميع المشاكل المتصلة بإنشاء مرافق في أوكرانيا لمعالجة النفايات النووية وبناء نظام تخزين للوقود النووي المستهلك ومواقع جديدة للتحصر.

وبالرغم من انتهاء ولاية منتدى تشيرنوبيل، الذي عمل في إطار الأمم المتحدة، نأمل أن تواصل الوكالة إيلاء الاهتمام المناسب للمسائل المتصلة بتخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل. ونحن ممتنون بشكل خاص للوكالة على مشاركتها بصورة فعالة في التحضير للمؤتمر الدولي، "بعد عشرين عاماً من حادث تشيرنوبيل - احتمالات المستقبل"، الذي عقد في نيسان/أبريل هذا العام في أوكرانيا.

وتشعر أوكرانيا بالقلق حيال التهديدات التي يمثلها الإرهاب النووي، الذي ازداد مؤخراً في العالم. وفي هذا السياق، نؤيد غاية وأهداف المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة العالمية لتخفيض التهديد النووي، فضلاً عن

التي تمت صياغتها مؤخرا لتطوير مصادر بديلة للطاقة، وخاصة في قطاعي النقل وتوليد الكهرباء.

وفي مجالات الغذاء والزراعة، نلاحظ أن ما يربو على ٢٥ من الأنواع المحسنة من محاصيل الأغذية الرئيسية قد أطلقت عام ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، تمت زراعة أنواع معدلة من الأرز العالي الجودة في إندونيسيا في منطقة تزيد مساحتها على ٠,٤ مليون هكتار. ومن المتوقع بحلول نهاية هذا العام أن تتوسع المنطقة المزروعة لتبلغ مليون هكتار.

ولقد استفدنا أيضا من التدريب والزيارات العلمية، فضلا عن اللقاءات الفنية والحلقات الدراسية الدولية التي تجري في إطار برنامج الوكالة للتعاون الفني. وعلاوة على ذلك، نرحب بالخطوة التي اتخذتها الوكالة في زيادة فعالية البرنامج في السنوات الأخيرة، بالانتقال من النهج المدفوع بالتكنولوجيا إلى النهج المدفوع بالاحتياجات الذي ركز على تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية ملموسة في الدول الأعضاء. وتتفق أيضا مع الاستراتيجية الحالية التي تبين ثلاثة عناصر أساسية للتنفيذ الناجح للبرنامج - الالتزام الحكومي القوي ومشاريع التعاون الفني الرفيعة الجودة والتمويل الوافي.

وفي هذا الصدد، من المهم التشديد على ضرورة محافظة الوكالة على ما يكفي من المبالغ التي يمكن التنبؤ بها والمضمونة من أجل التعاون الفني. ونعتقد أن بلوغ هذا الهدف لن يتحقق إلا بالالتزام الحقيقي من كل الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، في توفير المزيد من الدعم المالي. ويعرب وفدي عن امتنانه للدول الأعضاء في الوكالة التي ساهمت في صندوق التعاون الفني. ولا شك أن دعمها والتزامها المتواصلين سيجعلاننا نقرب أكثر من بلوغ أهداف البرنامج من خلال قيمة الصندوق المقررة لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

السيد ويو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد إندونيسيا عن خالص تقديره للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه لتقرير الوكالة لعام ٢٠٠٥. ويقدم التقرير صورة واسعة عن كلما اضطلعت به الوكالة من أنشطة وعمل هام خلال ذلك العام.

ويشيد وفدي بالعمل الممتاز الذي تقوم به الوكالة في أداء ولايتها، وخاصة جهودها لكفالة تشاطر فوائد التكنولوجيا النووية عالميا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتسخير التكنولوجيا النووية لمجموعة واسعة من التطبيقات السلمية، مثل مجالات الصحة والأغذية والزراعة وإدارة موارد المياه وحماية البيئة.

وفي الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الوكالة، بوسعنا أن نرى أنه على الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها في الخمسين عاما الماضية، أدت الوكالة عملا هاما وحققت إنجازات هائلة. ولقد جرى الاعتراف بالعمل الممتاز الذي تم الاضطلاع به في المحافظة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتوسيعها. بمنح جائزة نوبل للسلام للوكالة ومديرها العام.

وتشيد إندونيسيا بمساعي الوكالة، وخاصة برنامج التعاون الفني، الذي يغطي الآن مجالات تتراوح ما بين توليد الطاقة إلى طائفة واسعة من مختلف التطبيقات الصناعية والبيئية والطبية والزراعية. وما برحت إندونيسيا تعمل على نحو وثيق مع الوكالة لسنوات عديدة، وتواصل مساندة البرنامج بوصفه عنصرا هاما لأنشطة الوكالة.

وظلت التكنولوجيا النووية تستخدم بنجاح في إندونيسيا لزراعة نباتات الوقود الحيوي، مثل نبات حب الملوك للديزل الأحيائي والذرة الرفيعة للإيثانول الأحيائي. ويتسق هذا الإنجاز مع خطة عمل إندونيسيا للطاقة الخضراء،

وكما يبين التقرير عن صواب، كان عام ٢٠٠٥ عام زيادة التوقعات فيما يتعلق بالطاقة النووية المدفوعة من بين جملة أمور بالحاجة المتزايدة إلى الحصول على الطاقة في جميع أرجاء العالم، المقترنة بارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. وما زالت الطاقة النووية تسهم بقسط كبير من توليد الكهرباء في العالم، فتسهم بشكل جوهري في تنمية الاقتصاد العالمي.

وتعتقد إندونيسيا أن الطاقة النووية بوصفها خيارا للطاقة لديها إمكانية إحداث تأثير اجتماعي واقتصادي كبير على الدول الأعضاء، وخاصة على البلدان النامية. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، تشرع إندونيسيا في برنامجها للطاقة النووية، ولا يزال بناء محطاتها للطاقة النووية قائما على قدم وساق بهدف البدء في تشغيلها في عام ٢٠١٦. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن إندونيسيا بصدد وضع لوائح حكومية للترخيص للمفاعلات النووية، وسيوقع عليها الرئيس عما قريب.

إن المرسوم رقم ٥ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بسياسة إندونيسيا الوطنية للطاقة النووية، الذي يشمل أنشطة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، قد صدر في أوائل هذا العام وذلك للسماح ببناء المحطات النووية في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل امتناننا للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديمها لنا التعاون الفني المتعلق بثلاثة مشاريع للطاقة النووية، ونرجو أن يتعزز ذلك في دورة التعاون الفني القادمة، خاصة في مسعى لتعزيز قدرة سلطتنا التنظيمية على تطوير المواصفات النموذجية ومؤهلات القوى العاملة لتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء والإشراف عليها.

لقد تحقق تقدم كبير خلال السنوات الماضية في تحديد وتنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية. وأيدت إندونيسيا باستمرار الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز نظام الضمانات، وهو عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالبرنامج واستخدامات أموال صندوقه عموما، نشدد على النظر بعناية في المحافظة على التوازن الكافي بين مختلف الأنشطة القانونية للوكالة وضرورة تعزيز التعاون الفني.

ويشدد التقرير السنوي على أهمية أنشطة الوكالة التي تستهدف تحسين الأمن النووي للدول الأعضاء، بما في ذلك زيادة الوعي وقدرتها على رقابة وحماية المواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية والمنشآت النووية والنقل من الإرهاب والأنشطة غير القانونية الأخرى. وفي هذا السياق، ما برحت إندونيسيا تؤيد بشدة مبادرات الوكالة المتعلقة بالأمن النووي، ولا سيما مساعدتها للدول الأعضاء على تحسين أمنها النووي. وفي ميدان السلامة النووية، يشيد وفدي بالتدابير التي اتخذتها الوكالة لتعزيز دورها في تعزيز السلامة النووية والإشعاعية وسلامة النقل وإدارة النفايات، بتطوير معايير السلامة النووية.

وحسبما ورد في التقرير السنوي، اضطلعت الوكالة بالعديد من البعثات في إندونيسيا عن طريق التقييم المتكامل لسلامة خدمات بحوث المفاعلات. ونشكر الوكالة على تنفيذ مشروع "إجراءات التفتيش وسبل تقييم خطوط صهاريج المفاعلات"، الذي ساعد إندونيسيا على زيادة تحسين السلامة والأمن التشغيليين لمفاعلاتها الثلاثة المخصصة للأبحاث. ولقد أنشأت إندونيسيا بنجاح نظاما للمعلومات بشأن منح الرخص لمرافق الأشعة ومصادر الإشعاع وتفتيشها. وفيما يتعلق بالحالات الطارئة، وبعد القيام بالتمارين الميدانية المتعلقة ببيئة تشتت الإشعاع في مقاطعة جاكرتا، بالتعاون مع الوكالة، نظمنا بنجاح الدورة التدريبية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ "الاستجابة العملية للتأهب لحالات الطوارئ الإشعاعية: المستجيب الأول".

مع الشعور بالتقدير، أن الوكالة حافظت على مهنتها في التعامل مع تحديات التحقق، وبالتالي عزز ذلك من مصداقيتها ونزاهتها.

أما المسألة النووية الإيرانية، فستظل تستحوذ على اهتمامنا وتستحق منا العمل الجاد. ونظرا للآثار الخطيرة لهذه القضية، ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة للحكمة والحكمة السياسية ولضرورة الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة. ونعتقد أن الدبلوماسية والمفاوضات والوسائل السلمية الأخرى هي أفضل النهج وأكثرها ملاءمة لمعالجة هذه القضية. إننا نؤيد بقوة المدير العام في مواصلة واستكمال عمله بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، نحث إيران على مواصلة التعاون التام والفعال مع المدير العام في الجهود التي يبذلها لتسوية هذه المسألة.

إن قدرات إسرائيل النووية وتهديدها، والمغامرات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي من القضايا الأخرى التي تسبب لنا قلقا بالغاً، لما تمثله من تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. ورغم أن تهديد الأسلحة النووية قد تراجع في مناطق أخرى، فإننا قد نتعرض لخطر هذه الأسلحة في غرب وشرق آسيا. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أولوية قصوى لمعالجة هاتين المشكلتين الخطيرتين.

وفي هذا الصدد، فإن عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم الانتشار، وانضمام إسرائيل للمعاهدة وكذلك وضع برامجهما النووية تحت نظام ضمانات الوكالة، هي من أكثر الخطوات إلحاحاً وأهمية نحو تقليل التوتر وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإحلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

النووي. وإندونيسيا من جانبها، وقّعت وصادقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأبرمت مع الوكالة اتفاقاً للضمانات الشاملة وبروتوكولا إضافياً، ويسعدنا بصورة خاصة، أن الوكالة قد توصلت إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمواد والأنشطة النووية في إندونيسيا. وأود أن أؤكد من جديد، التزامنا بالبروتوكول الإضافي، بوصفه يشكل حجر الأساس في استجابة الوكالة لتعزيز وتطوير فعالية نظام الضمانات.

ونظراً للتحديات الملحة والخطيرة التي نواجهها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين المتعلقين بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي لنا عمله. إننا نشاطر خيبة الأمل من عدم إحراز تقدم في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في عام ٢٠٠٥، ولحذف قسم خاص بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥. وبالنسبة لإندونيسيا، تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع الانتشار وقاعدة أساسية في السعي لتحقيق نزع السلاح النووي. إننا نتطلع إلى بدء دورة جديدة في العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم.

وفي الاستعدادات لعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، هناك ضرورة ملحة لتعزيز نزاهة المعاهدة. إن نجاح المؤتمر الاستعراضي أمر أساسي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وفي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد شكل العامان الماضيان تحدياً للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات والتحقق. وفي الحقيقة، لقد استحوذت بعض القضايا على عمل الوكالة. ونلاحظ

النووية، يشكل أحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة، ولا يوجد أي شيء في المعاهدة يمكن تفسيره على أنه يؤثر في الحق الطبيعي لجميع الأطراف في التطوير والبحث وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية، بدون تمييز. ونود أن نؤكد مجدداً على أنه ينبغي احترام خيارات وقرارات جميع البلدان في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بدون المساس بالاتفاقات والترتيبات الدولية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد مواصلة دعمه للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة النووية ومديريها العام لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي تعزيز نظام منع الانتشار من خلال نظام الضمانات القوي للوكالة. ونعتمد كذلك أن جدول الأعمال والشواغل إزاء السلم والأمن الدوليين، فضلا عن الانتشار النووي، ينبغي ألا تغطي على التحديات الكبيرة التي نواجهها في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):
أود في مستهل كلمتي أن أشرك الآخرين في توجيه الشكر للسيد محمد البرادعي على التقرير الذي قدمه عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد كان هذا العام حافلا بالتحديات في ميادين نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وكبلد مجاور لإيران، نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى حل قضية إيران النووية عن طريق الدبلوماسية والحوار. لقد أقلقتنا كثيرا التجربة النووية التي قامت بها كوريا الشمالية، ونأمل في أن يكون رد المجتمع الدولي على تلك المشكلة حازما بحيث ألا يسمح بانتشار الأسلحة النووية في شبه القارة الكورية.

وفي هذا الصدد، نحن مستأؤون جدا من استمرار رفض إسرائيل للتعاون مع المدير العام في تنفيذ قرارات المؤتمر العام المتعلقة بتطبيق ضمانات الوكالة تطبيقا شاملا في الشرق الأوسط، لأن عدم القيام بذلك لا يساعد في هيمئة الظروف للتوصل إلى السلم والأمن الدائمين، وسوف يعمق بالتأكيد الشكوك في أهداف إسرائيل وسياستها.

إن إندونيسيا تدعم وتثني على جهود الوكالة في تعزيز السلامة والأمن النوويين، وكذلك الضمانات والتحقق لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشاط القلق المتزايد إزاء التحديات التي تفرضها هاتان المسألتان، ولاحظنا المبادرات والمقترحات المتعددة التي قدمت في هذا الشأن.

غير أننا نعتقد أن شواغل الانتشار وقضايا الضمانات تعالج بشكل أفضل من خلال الاتفاقات العالمية والشاملة وغير التمييزية التي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يسعنا إلا أن نقر بأن ترتيبات مراقبة عدم الانتشار ينبغي أن تكون شفافة ومفتوحة لمشاركة جميع الدول، وينبغي ألا تفرض قيودا على إمكانية الحصول على المواد والمعدات وتطوير التكنولوجيا النووية والمعرفة للأغراض السلمية التي تتطلبها الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، من أجل استمرار تطورها. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح الذي قدمه فريق الخبراء الذي كلفه المدير العام في ٢٠٠٥ باستكشاف إمكانية تطوير مرفق إقليمي متعدد الجنسيات، اقتراح له ميزات ويستحق المزيد من النظر من الدول الأعضاء عندما تعالج القلق السائد فيما يتعلق بضمانات الإمداد ومنع الانتشار.

وتعتقد إندونيسيا أن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، وفقا للمادة الرابعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة

وساهم في زيادة تحسين أنشطة المنظمين لجعلها أكثر فعالية وشفافية.

إن استدامة موارد الطاقة قضية رئيسية بالنسبة لبلدي. وأرمينيا مهتمة جدا بمفاعلات الطاقة الابتكارية ومشروع دورات الوقود التي تحدد المعايير الجديدة لمحطات الطاقة النووية الجديدة وسلامة وأمن دورة الوقود والجوانب الإيكولوجية وقضايا منع الانتشار النووي. ويحظى المشروع بأهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان التي تخطط لتطوير قطاع طاقتها النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أن المدير العام، البرادعي، قد وافق في ميزانية السنتين المقبلتين على إجراء دراسة جدوى بشأن تطوير الطاقة النووية في أرمينيا. وسوف يقوم المشروع بتحليل النفقات اللازمة لبناء مفاعلات نووية جديدة على أساس الهياكل الأساسية الراهنة وخبرات الموظفين الحاليين العاملين في محطة ميتسامور للطاقة النووية. وفي غضون ذلك، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ووفقا لتقديم المساعدة الفنية لدول الكمنولث المستقلة وبرنامج جورجيا للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تعمل حكومة أرمينيا على مشروع سيحدد الإطار الزمني والنفقات اللازمة لوقف تشغيل الوحدة ٢ في محطة الطاقة النووية.

إن نجاح الحكومة الأرمينية في ضمان التشغيل الآمن والمحكم لمحطة الطاقة النووية الأرمينية لربما كان صعبا بل مستحيلا في بعض الحالات بدون دعم ومساعدة شركائنا والأطراف المتبرعة. وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن امتناننا لحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة وبلغاريا وسلوفاكيا لمساعدتها المالية ودعمها الفني.

السيد تولبور (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أتقدم بالشكر للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره الشامل.

إن أرمينيا تعلق أهمية كبيرة على الطاقة النووية بشقيها الاقتصادي والأمني. وما زال تعاونها هائلا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان التشغيل المتواصل والأمن لمحطة الطاقة النووية.

في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قام المدير العام للوكالة، السيد البرادعي، بمشاركة دول مانحة أخرى بتنظيم اجتماع على مستوى الفنيين لتنسيق المساعدة الدولية لمحطة الطاقة النووية الأرمينية. وقدم الاجتماع موجزا شاملا لتحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بمحطة الطاقة النووية الأرمينية تضمن: التصميم وقضايا الزلازل وسلامة التشغيل والمسائل القانونية إلى جانب العلاقة بين الوثائق الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بقضايا السلامة وبرنامج تحديث محطة الطاقة النووية الأرمينية.

وفي برنامجها لمحطة الطاقة، قدمت أرمينيا التزامات بتنفيذ عدد من التدابير الإضافية بهدف تحديث معايير السلامة في محطة الطاقة النووية. وخصصت حكومة أرمينيا ١,٨ مليون دولار لذلك الغرض وسوف تطبق التدابير في خريف هذا العام عندما تخضع محطة ميتسامور للطاقة النووية للتوقف السنوي عن التشغيل وإعادة تزويدها بالوقود. وسيعقب ذلك اجتماع لتنسيق المساعدة الدولية لتقويم التدابير التي اتخذت وتقديم توصيات إضافية.

وتولي أرمينيا اهتماما كبيرا بحماية المصادر الإشعاعية. ففي عام ٢٠٠٦، تم جرد المصادر الإشعاعية الموجودة ويجري حاليا التحقق من المصادر الفريدة. وفي هذا العام، تبوأ أرمينيا رئاسة منتدى منظمي وقود اليورانيوم الشديد الإثراء (WWER). واستضافت في يريفان في شهر حزيران/يونيه الاجتماع السنوي الثالث عشر. ورحب المنتدى بثلاث دول أعضاء جديدة - الصين والهند وايران -

الدولية للطاقة الذرية أن تتخذ الإجراءات اللاحقة لتقديم المساعدة الفنية أو مشاريع التمويل في تلك الميادين في البلدان النامية.

لقد وقّعت مولدوفا على إطار عمل جديد للبرنامج على مستوى البلد الأمر الذي يعكس اهتماماتنا الرئيسية المتعلقة بالوكالة. وفي إطار العمل، حددت ميادين التعاون ذات الأولوية التالية: المعدات النووية في الصحة البشرية وتصنيع الإشعاع والسلامة الإشعاعية والاستعدادات لحالات الطوارئ وإدارة مخلفات الإشعاعات النووية. ومن الضروري أن نؤكد أنه ضمن إطار العمل لمشاريعنا للمساعدة التعاونية تم تخصيص 3 ملايين دولار من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقدمت ثلاثة مشاريع وطنية لدورة السنتين القادمة. يتعلق اثنان منها بتطبيق تكنولوجيا البروتونات الخطية المتسارعة في معالجة السرطان وإنشاء قطاعات صناعية جديدة تقوم على تكنولوجيا التصنيع الإشعاعي. ويتعلق المشروع الوطني الثالث بتحديث قدرات المراقبة الإشعاعية.

أود أن اعبر عن امتناننا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومة الولايات المتحدة لما قدمته من دعم فيما يتعلق بسلامة المصادر الإشعاعية. واضطلع بتلك الأنشطة بنجاح وتخزين هذه المصادر يتماشى مع المعايير الدولية.

وسنغدو ممتنين للغاية لشركائنا على مساعدتهم في تنفيذ المشروع الوطني لإنشاء مركز لمعالجة الإشعاع الصناعي. وسيحدث هذا المشروع تأثيراً كبيراً على تطوير أفرع الاقتصاد هذه مثل الأدوية والطب وصناعة الأغذية والعلوم.

إننا ندرك أهمية الأمن النووي وسنسعى للمزيد من التعاون مع إدارة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بتنفيذ القواعد والممارسات الدولية ذات

إن جمهورية مولدوفا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أركز على بعض المواضيع الإضافية التي تهم بلدي.

وفي وقتنا هذا تدخل الإنسانية حقبة من التطور العلمي والتكنولوجي السريع. وفيما يتعلق بالنفقات الاقتصادية العالمية، ازدادت الحاجة إلى طاقة مستدامة وتكنولوجيات جديدة. وفي هذا الخصوص، أخذ المزيد من البلدان في استعراض دور التكنولوجيات النووية في نموها الاقتصادي. ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة هامة في تعزيز الاستعمالات السلمية للتكنولوجيات النووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية اقتناعاً منها بمواصلة هذه السياسة تقدم ما تستطيع تقديمه من مساعدة للبلدان النامية من خلال التعاون الفني والاستشارة المتخصصة وتدريب الموظفين.

لقد أولى بلدي اهتماماً خاصاً بتطوير واعتماد إطار عمل تشريعي خاص بنا ليتناسق مع معايير الاتحاد الأوروبي. وسيضمن ذلك تحقيق تلك الأهداف في الميدان النووي أيضاً. إن جمهورية مولدوفا مهتمة إلى درجة كبيرة بالاستعمالات السلمية للتكنولوجيات النووية. وانعكس ذلك في خيار سياسي رئيسي اتخذ بلدنا ورسمت معاملة بصورة واضحة في القانون الوطني الذي اعتمد مؤخراً بشأن التطبيق الآمن للأنشطة النووية وتلك التي تشمل مصادر الإشعاع المؤين.

إن جميع البلدان التي تتحول إلى الاقتصاد السوقي تواجه تراجعاً أو ركوداً في تنميتها الاقتصادية. وبلدنا غير مستثنى من ذلك. إن مولدوفا تواجه وضعاً معقداً جداً فيما يتعلق بموارد الطاقة الشحيحة. فمعظم طاقتنا مستوردة من أوكرانيا وروسيا والأسعار مستمرة في الزيادة الأمر الذي يؤثر على اقتصادنا. ومن ثم فإن هدف الحكومة توفير مصادر طاقة بديلة، متجددة ونووية على السواء. ويمكن للوكالة

الجزيرة الكورية مسألة سياسية وعسكرية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، لا يمكن أن تتناولها الوكالة.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ناجمة عن السياسية العدائية للولايات المتحدة نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولأكثر من نصف قرن ما برحت الولايات المتحدة تقوم بتهديدات نووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، وصف الرئيس بوش، مباشرة بعد توليه السلطة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها جزء من "محور الشر" وهدف لضربة وقائية نووية من جانب الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، حالما أعلن البيان المشترك لبيجين في ١٩ أيلول/سبتمبر فرضت الولايات المتحدة جزاءات مالية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزادت ضغطها من جميع النواحي. وإضافة إلى ذلك، أعاقت الولايات المتحدة تنفيذ البيان المشترك بكل الوسائل، مع تهديدات وابتزاز مثل المناورات العسكرية الواسعة النطاق التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن حيازة الأسلحة النووية والاختبار النووي الذي أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعزى حقا للتهديدات النووية للولايات المتحدة وللجزاءات والحصار الذي فرضته على بلدي.

ومن الأهمية بمكان أن نقيم بالضبط كيفية تناول الوكالة للمسألة النووية. وقد برزت هذه المسألة بوصفها مسألة سياسية وعسكرية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي بلد صغير للغاية، والولايات المتحدة، وهي دولة عظمى مزعومة، وهما دولتان ما زالتا في حالة حرب من الناحية الفنية. والوكالة، في إطار تعليمات الولايات المتحدة، تناولت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية

الصلة. وفي هذا السياق، وجهت حكومتنا رسالة رسمية إلى الوكالة في ما يتعلق باستعدادنا للتوقيع على البروتوكول الإضافي.

ودأبت الوكالة على الاضطلاع بدور لا غنى عنه في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية. ولذلك السبب أصبحت الوكالة إحدى أهم المنظمات الدولية الديناميكية. وأكد من جديد على تأييد حكومتنا لأنشطة الوكالة.

وشاركت مولدوفا في تقديم مشروع القرار الذي تولى عرضه ممثل سلوفينيا وستصوت مولدوفا مؤيدة لمشروع القرار.

الرئيس بالنيابة: نشرع الآن في النظر في مشروع

القرار A/61/L.9.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يود أن يتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سين سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه بشأن مشروع القرار.

أولا، من غير المعقول تماما للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تذكر في تقريرها ما يسمى بالمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست عضوا في الوكالة ولا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانيا، إن الوكالة تتناول المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بطريقة متحيزة. وتمثل المسألة النووية في شبه

بتحامل وازدواجية في المعايير، متخلية عن نزاهتها، التي يجب المؤيدون: أن تشكل شريان حياتها بوصفها منظمة دولية.

ألبانيا، الجزائر، أندورها، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سنغافورة، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

إن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية يمثل الهدف النهائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تبقى بدون تغيير إرادتها لتحقيق لا نووية شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والمفاوضات، التي ألزمت نفسها بها في البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر. ولكن ينبغي أن يدرك بوضوح أن خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق من خلال التخلي الانفرادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامجها النووي، ولا يمكن تحقيقه إلا حينما تنفذ الولايات المتحدة أيضا التزاماتها بالذات.

ويشدد وفدي على أن إعلان بيعين المشترك يرتب التزامات ليس على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل أيضا على الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وهما الطرفان المعنيان مباشرة عن خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

ويعارض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشروع القرار، نظرا لأن المقصود به التضليل حيال مضمون المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ولا يساعد إطلاقا على حل المشكلة.

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/61/L.9.

ومنذ عُرض مشروع القرار، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: أنغولا وبيرو والجبل الأسود والرأس الأخضر والفلبين.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

الممتنعون:

زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/61/L.9 بأغلبية ١١٤ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٨/٦١).

[بعد ذلك أبلغت وفود بوليفيا وزامبيا وقبرص وليبيريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة: قبل أن أعطي الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بان تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يود أن يتكلم تعليلاً للتصويت على القرار الذي اتخذ من فوره.

السيد طالب (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، لقد صوت وفد بلادي مؤيداً لمشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، إيماناً منه بأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة منع الانتشار النووي، وضمن حق الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ومع ذلك، فإن وفد بلادي يود أن يسجل أمام هذه اللجنة الموقرة شعوره بالأسف وخيبة الأمل من المواقف التي اتخذها العديد من الدول في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الخمسين حيال بند القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تأجيل مناقشته إلى العام القادم، في الوقت الذي تمارس ضغوط دولية كبيرة على دول أخرى تمارس حقها السيادي في اقتناء الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وذلك التذكير بأن هذا البند بقي على جدول أعمال المؤتمر لأكثر من عقد من الزمن، تراكمت خلالها القرارات المؤيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومطالبة لإسرائيل بنبذ الخيار النووي، وبإخضاع مرافقها النووية للتفتيش الدولي واتفاقات الضمانات، وبالعامل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولا مكان فيها لسياسات الإرهاب النووي.

كما تجدر الإشارة إلى أن خيبة الأمل أيضاً تتمثل في فشل المجتمع الدولي في إرساله رسالة واضحة لإسرائيل يؤكد فيها صدق النوايا والعمل الحثيث باتجاه تطبيق مبدأ عدم الانتشار النووي، لا المضي في سياسة النفاق النووي التي تمارسها بعض الدول ولن تقود إلا إلى مزيد من الأخطار على السلم والأمن الدوليين. إن وفد بلادي يريد التأكيد على أن إسكات صوت الحق في هذه المرة إزاء التهديد والخطر النووي الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط، من خلال إسقاط مشروع القرار لن يتكرر إلى الأبد. بل سيأتي ذلك اليوم الذي يعلو فيه ذلك الصوت.

وما التصويت الذي جرى أمام اللجنة الأولى على مشروع القرار A/C.1/61/L.2 المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" إلا دليل أكيد على عدم صحة مواقف الدول التي عرقلت مناقشة البند أعلاه أمام المؤتمر، خاصة وأن الفقرة السابعة في ديباجة مشروع القرار الآنف الذكر الذي اعتمد بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بأغلبية ١٥١ صوتاً، تشير إلى القلق من استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير خاضعة للضمانات. وأن الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار تلاحظ أن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. كما أن الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار تؤكدان على أهمية انضمام إسرائيل، بدون إبطاء، إلى تلك المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية

للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحتألفها على عدم استحداث وإنتاج وتجربة واقتناء أسلحة نووية، بل التخلي عن حيازتها لها، باعتبار ذلك تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨١ من جدول الأعمال. تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة التالية للجمعية العامة ستعقد الساعة ١٠/٠٠ صباح غد. والبند الأول في الجلسة سيكون نظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٣٣ في جدول الأعمال، تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي. والبند الثاني سيكون استئناف الجمعية نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٠٣ في جدول الأعمال، انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه بالإضافة إلى البند المقرر بالفعل النظر فيه بعد ظهر يوم الأربعاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن البند الأول الذي ستنظر فيه الجمعية هو البند ١٥٦ في جدول الأعمال، تمديد ولاية القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.